IV – تدخل اللجنة بعد اعتماد التقرير

1 – دراسة التعديلات الخارجية

قبل مناقشة النص في جلسة عمومية، يتعين على اللجنة التي عرض عليها النص لتبث فيه في الموضوع أن تجتمع لاتخاذ قرار بشأن التعديلات الصادرة من الحكومة أو من برلمانيين آخرين من أعضاء المجلس أو ربما من لجنة تمت استشارتها في موضوع النص المقدم.

ويمكن للجنة، بخصوص بعض التعديلات التي يقترحها بعض البرلمانيين - حفظ رأيها والإمساك عن إبداءه - إلى حين الاستماع إلى الحكومة في الموضوع.

وحينها، يتم عرض رأي اللجنة من طرف المقرر في الجلسة المخصصة لدراسة كل تعديل مقدم على المواد والفصول قبل عرضها على التصويت.

2 – إعادة دراسة النص في اللجنة

يمكن أن تدعى اللجنة لمراجعة جزء من النص قيد المناقشة أو كله في حالة اعتماد مطلب إحالة على اللجنة motion de renvoi en commission في الجلسة العامة، أو طلب الإحالة للتنسيق demande de renvoi pour coordination أو طلب للحصول على مداولة ثانية demande de seconde délibération هذه المسارات نادرا ما يتم اللجوء إليها، إلا في حالة النصوص المثيرة لجدل سياسي كبير يتطلب التحكيم في آخر لحظة.

3 - متابعة النص في الجلسة العامة

بصفة عامة، يتتبع مقرر ورئيس اللجنة، بمساعدة من الإداريين المعنيين، الدراسة الكاملة للنص في الجلسة العامة. فهم مسؤولون أمامها بعرض وجهة نظر اللجنة والدفاع عنها. ويستمر هذا الدور طيلة جميع مراحل الرحلة المكوكية للنص التشريعي، وعلى وجه الخصوص، في حالة اجتماع اللجنة المشتركة commission mixte paritaire ، فمن الوارد عادة أن يكون مقرر اللجنة هو نفس المقرر لعرض الخلاصات في اجتماع اللجنة المشترك .

إذا توقف الدور التحضيري للمقرر مع آخر تصويت على النص الكامل قيد المناقشة، فإن اللجنة الدائمة المعنية (بما في ذلك رئيسها ومقررها) تستمر في التحكم البعدي في مسار تنفيذ وأجرأة النص المعتمد.

على هذا النحو، هناك حاجة إلى التأكيد بأن من مهام رئيس اللجنة ومقررها لفت انتباه الوزير المسؤول، إلى الكيفية، التي تراها اللجنة في رأيها، مناسبة لتفسير أو ترجمة أو تطبيق نص معين من النصوص التشريعية.

فمنذ اللحظة التي يتم فيها إيقاف التطبيق الفعلي للنصوص التشريعية – في انتظار نشر النصوص التنظيمية المصاحبة لها، فمن المنطقي أن توليها غرفتي البرلمان الاهتمام الكافي من واجب ضمان تنفيذ القانون.

فالبرلمانيون الواعون بمسؤوليتهم لا يطيقون، في الواقع، أن يظل القانون – ولفترة طويلة- مجرد حبر على ورق، أو أن تمتنع الحكومة بأجرأته العملية أو بإحباط إرادة البرلمان.

والأمل أن تتبع كل لجنة دائمة في البرلمان نشر النصوص التنظيمية المرتبطة بالقوانين الخاضعة لمجال اختصاصها التشريعي. هذا العمل

الترصدي والمراقباتي يتم جرده في كل دورة خريفية سنوية في تقرير سنوي، يتم تقديمه إلى ندوة الرؤساء، ويتم بالموازاة نشره في كناش خاص من محضر اللجان.